ان لا يكون العارض بتمامه عارضا وربما امكن النقض من هذا الاحتمال للجنس
الطبيعي اعتبارات اعتبار بحسب ما صدق عليه وهو الحيوان والجسم النامي
والجسم والجوهر واعتبار بحسب المفهوم وهو الطبيعة التي يصلح ان يكون مقولا
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو واذا اعتبرت من حيث مع انه من حيث
المنطقي انما هو وصف لذلك المعنى والمراد بقولنا ان الجنس الطبيعي لا يقوم النوع
المنطقي الاضافي ان ما صدق عليه الجنس الطبيعي لا يقوم النوع والماخوذ في
في تعريف الجنس الطبيعي باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدق عليه انه اخص
كليين مقولين في جواب ما هو لا يقال يرد على هذا التعريف انه ربما يكون كليان
مقولان في جواب ما هو مختلفان بالعموم والخصوص ولا يكون الاخص منهما نوعا اضافيا
كالضاحك والماشي وانهما مقولان في جواب ما هو على هذا الضاحك وهذا الماشي
وذاك الضاحك وذاك الماشي وليس الضاحك نوعا للماشي وكذلك الانسان
والحساس فان الانسان مقول في جواب ما هو على زيد وعمرو والحساس مقول
في جواب ما هو على السميع والبصير وليس الانسان نوعا للحساس لانا نقول المراد
من قوله اخص كليين مقولين في جواب ما هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو
بالنسبة الى امر واحد ويزداد هنا وجه زيادة للجنس امران احدهما ان العبارة
الثانية تشتمل على الجنس وهو الكلي وايراد الجنس في الحد احسن بخلاف العبارة الاولى
وثانيهما ان العبارة الاولى توهم خلاف المقصود وهو ان يكون معنى النوع والاضافي
اخص من كل واحد من كليين المقولين في جواب ما هو فيكون كليهما مغايرا له وليس
كذلك بخلاف العبارة الثانية فان صدق الجزء في قولنا الكلي الاخص من الكليين
المقولين في جواب ما هو للانسان متعلق بالكلي لا بالاخص وهذا لا يصلح للعرف اي
الوجه الثالث لا يصلح للعرف فيهما مشترك في السلسلة الى ما تحته اي النوع الاضافي والحقيقي

مشترك

مشترك في السلسلة الا ما تحته ما يعتبر فيه السلسلة واحدة اما سلسلة الا الاشخاص التي
تحته ولكن اخص من السلسلة السابقة اي من قسمي النوع الاضافي اما ما تحته الا انه
النوع الاضافي اما ما تحته اعم من ان يكون الا الاشخاص واما الانواع فهي اجناس اي المقولات
العشر اجناس ان اريد بالواجب مفهومه مفهوم الواجب موجود يستحق الوجود لذاته
واستدل الامام على ذلك اي على ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وليس بمضاف
اي ليس بنوع اضافي ووجود فيه ما ذكرناه اي كل من تلك البسائط نوع حقيقي وليس
بمضافي والمركب من الجنس والفصل لابطال الاجناس العالية من دليل اخر من
طرف الامام على اثبات العموم والخصوص من وجه باثبات وجود الحقيقي بدون الاضافي
والا لم يمكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي اي لو لم يكن المراد بالنسبة نسبة بحسب
نفس الامر اعم من ان يكون بحسبه او بحسب فرض العقل لم يمكنه اثبات وجود الاضافي
بدون الحقيقي لان النوع الاضافي اما ان يكون نوعا حقيقيا او جنسا وعلى التقديرين يكون
للحقيقي اما على التقدير الاول فظاهر واما على التقدير الثاني فلانه بالفعل لا بد للخصص يكون نوعا
حقيقيا على ما ذهب اليه اعلم ان العلم بالنسبة الاضافي والحقيقي مشكل لانه موقوف
اما على اندراج كل حقيقي تحت مقول من المقولات حتى يثبت اليه العموم والخصوص المطلق
وهو غير ثابت واما على السادس بسائط النوع في الخارج وتركبه من الجنس والفصل
بحسب العقل حتى يثبت العموم والخصوص من وجه وهذا ايضا غير ثابت والكلام
في نسبة النوع المطلق هذه الاربعة اي كما ان الجنس المطلق ليس يصلح لان يكون
جنسا للاربعة على ما قاله الامام كذلك النوع المطلق ايضا ليس يصلح لان يكون جنسا للاربعة
والنوع التي ذكره دليل على جنسية الجنس المطلق للانواع الاربعة وارد فيها هنا وكذلك
النوع الذي على حسبه النوع المطلق بالنوع الذي على حسبه الجنس المطلق وهو ثم ان